النظــام العالمـي .. قراءة تاريخية معاصرة

د. علاء فاهم كامل(*)

المقدمة :

أفضت المعطيات التاريخية في انتقالات زمنية متتابعة إلى أمر في غاية الأهمية والخطورة، تلك التي تنطوي على قدر عالٍ من الموضوعية والواقعية وليس على الخيال والتمني وذلك في طبيعة السياسة الدولية وما يكتنفها من لبس وغموض في واحدة من عوامل أو مكنة الدولة العظمى / الكبرى والتي موضوعها الاساس أو الحتمي والمتمثل بالقدرة التي تتصف بها وتفيض فيها أو يعبر عنها بسياسة السيطرة أو الهيمنة سواء تلك المتمثلة بإدارة شؤون المجتمع الدولي ذات القطبية الاحادية أو ثنائيتها أو المتعددة الأقطاب.. وتلك حقيقة التاريخ الكبرى التي يبحث في مجالاتها خبراء ومختصون.. باحثون وآكاديميون..الخ، يبحث في مجالاتها كتجربة أو ظاهرة أو حالة سلوكية والتاريخ إذ يقف عند حالة النظام العالمي ضمن منظومة المجتمع الدولي فإنه يذهب إلى المدخلات التي تفيض إلى مخرجات أي الذهاب إلى (التناقض والتباين في الصراع كما يذهب إلى (التوافق والتعاون فالسلام) فضلاً عن أنه يذهب إلى المواجهة العسكرية أو تجنبها أو حروبها بالنيابة أو في حربها البادرة التي تبحث رسائلها في موضوعة الردع في التخلي عن الاهداف المرسومة للطرف المستهدف والتي لا تتوافق والتوازنات الدولية ويقع في المقدمة منها (مناطق النفوذ المباشرة).

وعليه يمكن القول كمقدمة أولية لها بداياتها وليس هناك تحديداً زمنياً لنهاياتها..

إن التحولات الكبرى في التاريخ لا تحدث بأسلوب الانقضاض من الهواء على غير انتظار وإنما تحدث هذه التحولات بقوانين التطور ذاتها..

(*)كلية المأمون الجامعة.

تغيرات كمية تتراكم بعضها مع بعض ويحدث تراكمها تفاعلات تؤدي في لحظة من اللحظات الى تغير كيفي يبدو فورياً وليس هو كذلك في حقيقته على حد تعبير الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل[1].

إذن ما جرى عبر مراحل التاريخ المختلفة وما يجري على أرض الواقع حالياً في موضوعة وطبيعة ودافع السياسة الدولية ويقع في القلب منه (نظامه العالمي) يمثل فصل من فصول رواية طويلة أشخاصها معروفون* وأحداثها ملموسة** إلا أن نهاياتها غير معروفة.

إشكالية البحث :

تتجه إشكالية البحث نحو حقيقة أساسية مفادها الأمر الآتي :

– على أثر إختلال توازن القوى الدولية بين القوتين العظميين والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، إذ سبب إنهيار الاخيرة (الاتحاد السوفيتي) إعادة حال ووضع منظومة المجتمع الدولي إلى تغيير في منظومة المجتمع الدولي، لذا انطلقت الولايات المتحدة الامريكية لتعلن عن نظام عالمي جديد هي قائدة له مستثمرة تجربة التاريخ في قراءة معاصرة وذلك لرسم صورة التفاعلات السياسية كمخرجات للواقع المعاش. ولعل السؤال الأعمق يتحدد منطلقه في الحقيقة التي مضمونها ما هي قدرة القطبية الأحادية على رسم صورة التوازنات الدولية والتي حدثت بفعل قوانين التطور ذاته؟

فرضية البحث :

يسعى البحث في حقيقته وواقعية أمره وإنطلاقاً من تجربة التاريخ كقراءة معاصرة الوصول إلى فهم مشترك وفق معطيات مدركة لواقع وحال السياسة الدولية الذي يقود اتجاهها سياسة الهيمنة المطلقة لقطبية أحادية وفيما إذا كان لطبيعة المتغيرات السياسية الدولية أن تأخذ دورها كقطبية ثنائية أو متعددة الأقطاب وفقاً للقراءات التأريخية ولموضوعة الاستشرافات المستقبلية.

هيكلية البحث :

في ضوء الإشكالية الآكاديمية التي يُنطلق منها، والفرضية الاساسية التي نريد البرهنة عليها توزع البحث، إضافة إلى المقدمة على مبحثين، وخاتمة.

أما المبحث الأول فقد انصرف إلى الإشارة لموضوعة نشأة وتطور النظام العالمي كتجربة تأريخية متتبعين في ذلك الجذور التاريخية لفكرة النظام فضلاً عن التداعيات التي رافقت ذلك النظام بعد الحرب العالمية الثانية وفق قراءة معاصرة للاحداث التي رافقت تلك التجربة.

وأما في المبحث الثاني فقد عمد إلى تسليط الضوء على النظام العالمي الجديد (القطبية الاحداية) مشيراً إلى بنية النظام الجديد وواقعه الراهن.

وخلاصة القول ومما هو جدير بالوقوف عنده.. أن القراءة التأريخية للواقع السياسي الدولي المعاصر تقدم حقائقها ومنطلقاتها الواقعية لرسم صورة منظومة المجتمع الدولي وما يكتنفه من غموض ووضوح وما يجسده من فوضوية واللانظام.

المبحث الأول : نشأة وتطور النظام العالمي :

المطلب الأول : الجذور التأريخية لفكرة النظام العالمي :

إن فكرة أو (طوبا) وحدة المجتمع البشري وانتظامه على أساس مبادئ قانونية – طبيعية أو دينية أو وضعية – ملزمة للجميع دون تميز بسبب اللون أو العرق أو الديانة، ومن دون خضوع السيادة الإقليمية للدول، هي فكرة قديمة يمكن تلمس جذورها الأولى مع أفكار الفلسفة الرواقية* (**stoic philosophy**) التي ظهرت في أثينا حوالي القرن الثالث قبل الميلاد، حيث دعا زعيمها زينون** (**Zenon**) إلى حاضرة عالمية أو (مدينة العالم) مبدأها أن كل الناس مواطنون إخوة تجمعهم حياة واحدة ونظام واحد للأشياء، وذلك في ظل قانون مشترك هو قانون الطبيعة الذي يتماشى مع المبادئ الأساسية للعدل والعقل.. إنه القانون الذي يعلو على قوانين الدولة وتخضع له كل الدول، وعليه فقد انتقد تفرق الناس إلى مدن وشعوب لكل منها قوانينها الخاصة. هذا وقد شكلت الرواقية آنذاك صرخة احتجاج ضد تبعثر المدن اليونانية وتعدد الأنظمة والقوانين والدول – المدن داخل اليونان[2].

ولم يلبث الأمر وقد استلهمت الامبراطورية الرومانية فيه أفكار الرواقية، التي حاولت أن يكون قانون الشعب (Jus Gentium) قانوناً عالمياً فضلاً عن توظيف القانون الطبيعي، مما حدا بروما إخضاع العالم القديم أجمع لسلطانها، بحيث تلاشت شخصية الدول وقتئذ في الامبراطورية، ومما عزز هذه القدرة ظهور المسيحية ثم اعتمادها كديانة رسمية للامبراطورية في القرن الرابع.ز ومع مجيء الديانة الإسلامية بدعوتها التوحيدية القائمة على نشر الإسلام وإقامة حكم الإسلام والخضوع لقانون واحد هو الشريعة الإسلامية، انبثقت مجدداً فكرة الدولة العالمية أو إقامة نظام عالمي، إلا أن ظروفاً داخلية وخارجية حالت دون تحقيق الفكرة، وكان واقع العلاقات الدولية في تصور الدولة العربية الإسلامية يقوم على أساس أنقسام العالم بين دار الإسلام ودار الكفر[3].

وحتى القرن السابع عشر كانت فكرة النظام العالمي أو الدولة العالمية، إما فكرة طوباوية مثالية كما هو الحال مع الفلسفة الرواقية وأنصار القانون الطبيعي، أو تجسدت جزئياً في بعض المراحل وبالنسبة إلى مجموعة من الدول، إما بفعل الغزو والاحتلال، كما هو الأمر مع الامبراطورية الرومانية والعثمانية، وإما تطبيقاً لدعوة دينية، كما هو الأمر مع الدولة الإسلامية في عهودها الزاهرة، وفي جميع الحالات لم تتمكن دول العالم من وضع قواعد قانونية ملزمة لها جميعاً، ولم تتمكن من خلق منظمات ذات صبغة عالمية شمولية، وكانت فكرة العالمية مقتصرة على جزء من العالم، أي أنها لم تكن عالمية[4].

فكرة النزوع نحو نظام مؤسس على قواعد قانونية وضعية جماعية :

يمكن تلمس الأهتمام الدولي بتنظيم علاقات بين الدول على أساس من القواعد القانونية الوضعية الثابتة منذ أواسط القرن السابع عشرن وتحديداً في معاهدة ويستفاليا* التي سعت إلى إقامة نظام دولي يقوم على أساس التعاون المشترك بدلاً من السيطرة والإخضاع، ويمكن القول إن هذه (المعاهدة) هي التي أعطت معنى قانونياً

لمفهوم النظام الدولي، الذي يعني التفاعل وانتظام الدول بعضها مع بعض في علاقات ينظمها قانون مشترك[5].

وفي انتقالة تاريخية إلى القرن التاسع عشر وفي منتصفه وبالتحديد عام 1853 قدم (أليكس توكفيل)* رؤيته للعالم الجديد من حيث موازين القوى بل يمكن اعتبارها نبؤة فكرية ذات إتجاه إستشرافي بقوله : يوجد في العالم حالياً أمتان عظيمتان، بدأتا من نقطتين مختلفتين، أقصد بهما الروس والأمريكان، فكلاهما ينمو دون ملاحظة أحد.. إن كل منهما قد خط له القدر أن يسيطر على مصائر نصف العالم[6].

كما أكد تلك الحقيقة (اليكسندر هيرزن)**، إذ نوه إلى انتقال مركز القوة إلى روسيا والولايات المتحدة في ميعاد مبكر[7].

ويبدو أن ملاحظتي (توكفيل وهيرزن) دقيقة جداً إلا أنها لا تشير إلى الحرب الباردة بقدر ما تشير إلى تنبؤات سياسية مستقبلية تمكن كلاهما من استقراء الواقع السياسي للكشف عنها[8].

المطلب الثاني : تداعيات ما بعد الحرب العالمية الثانية

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حتى بدأت الضوابط الحاكمة الممسكة بالحالة العالمية السائدة، فكانت كما يأتي[9] :

أولاً : اتفاق (يالطا – المنتجع الروسي المطل على البحر الأسود – حيث اجتمع الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) والزعيم السوفيتي (جوزيف ستالين) ومعهما رئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) – واتفقوا وقتها على تقسيم النفوذ في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. والواقع أن الاتفاق كان بين العملاقين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحدهما – أما بريطانيا فقد كانت مجرد شاهد ساخط يرى الكبار ينفردون بمغانم النصر على المانيا النازية ولا يجد لنفسه حصة في التقسيم، بل يرى امبراطوريته العتيقة نفسها تركة مستباحة يتنازعها الأقوياء.

وفي (يالطا) حصل الاتحاد السوفيتي على نفوذ كامل في شرق أوربا، وحصلت الولابات المتحدة على نفوذ كامل في غرب أوربا وكانت عملية أقتسام النفوذ

غريبة من نوعها في التاريخ إلى درجة أن بعض الدول وجدت نفسها موزعة على الطرفين طبقاً لنسب مئوية، وأشهر مثل لذلك (يوغسلافيا) حيث وقع الاتفاق على أن يكون النفوذ فيها للاتحاد السوفيتي بنسبة 75% وللولايات المتحدة بنسبة 25% – أما اليونان فقد كان اقتسام النفوذ فيها مناصفة : 50% للولايات المتحدة و 50% للاتحاد السوفيتي، وهكذا.. وهكذا.

وبالفعل فإنه في أعقاب الحرب سادت قواعد هذا العقد الغريب، وإن كانت حركة التحرر الوطني وحركة عدم الانحياز بعدها استطاعت تحدي هذه القواعد على نحو أو آخر في حقبة الخمسينيات والستينيات.

ثانياً : اتفاق (بوتسدام) – المدينة الألمانية الجميل التي التقى فيها قادة الحلفاء المنتصرين على النازية – لكي يقرروا مستقبل ألمانيا المهزومة، وكان قرارهم هو تقسيمها إلى غرب وشرق. غرب تتولاه الولايات المتحدة الأمريكية، وشرق يتولاه الاتحاد السوفيتي، مع عزم الأثنين معاً على عدم السماح بعودة ألمانيا موحدة باعتقاد أن توحيدها يضع في وسط أوربا – قلب الأمن الأوربي – عنصراً قادراً في يوم من الأيام على تحدي الموازين المطلوبة لسلام ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك هو المنطق الذي صاغه الأديب الفرنسي الأشهر (فرانسو مورباك) بعبارته التي سارت مثلاً فيما بعد، بقوله ((إنني أحب ألمانيا إلى درجة أنني أريد أن أرى اثنتين منها – وثلاثة إذا كان ذلك ممكناً))!.

وفي اتفاق (بوتسدام)، وقد جرى بعد (يالطا) بسنة واحدة، لم يكن (روزفلت) حاضراً لأن الموت عاجله قبل النصر، وهكذا حل محله نائبه وخلفه في الرئاسة الأمريكية – (هاري ترومان). وأما (تشرشل) فقد حضر الجلسة الأولى في (بوتسدام) واختفى لأن نتائج الانتخابات العامة البريطانية وقتها أزاحته عن رئاسة الوزارة البريطانية وحل محله منافسه رئيس حزب العمال (كلينت آتلي). أما (ستالين) فقد كان الوحيد الباقي من ثلاثي(يالطا) وهكذا شارك في اقتسام النفوذ في أوربا وفي تقسيم ألمانيا.

ثالثاً : اتفاقيات الأحلاف التي أقامت (حلف الأطلنطي) – درعاً للغرب، ثم (حلف وارشو) رداً عليه – درعاً للشرق. وبضرورة هذين الاتفاقين فقد عاد حلفاء

الأمس وأطراف عمليات (الاقسام) و(التقسيم) إلى خصامهما العقائدي الأصلي بين رأسمالية وشيوعية، وكانت المواجهة الحازمة لكل واحد منهما إزاء الآخر هي حلفه العسكري تقوم دعائمه على قوته ويحيط به تجمع أنصاره أو أصدقائه أو أتباعه، استعداداً للصدام إذا وصل التناقض بين الخمين إلى ما لا تستطيع الدبلوماسية أن تفصل فيه أو تحل عقدته.

وبظهور وانتشار الأسلحة النووية أدرك الخصمان المتنافسان أن الصراع المسلح بينهما لم يعد نصراً أو هزيمة، وإنما أصبح دماراً شاملاً متبادلاً، والكل فيها مهزوم! وهكذا بدأ عصر الحرب الباردة. وبمقتضاه فإن المنافسة والخصومة ظلت قائمة، ولكن التحكم فيها أصبح ضرورياً لأن الحرب المسلحة أصبحت مستحيلة.

هذا وقد تميزت المراحل الأولى من تطور (الحرب الباردة) بوجود مناخ عالمي يمتلئ بكل أسباب الصراع العقائدي، والتوتر السياسي، والتهديد الدبلوماسي الحرب النفسية، والدعايات المضادة، ولضغوط الاقتصادية، وتصاعد أخطار سباق التسلح، وتفجر العديد من الحروب المحلية والصراعات الإقليمية المسلحة، وقد تمخضت الحرب الباردة بكل خصائصها عن عدد من الأوضاع التي أثرت بشدة في البناء العام للعلاقات الدولية والتي يمكن إيجازها فيما يأتي[10] :

1- انبثاق النظام الدولي الذي عرف بنظام (القطبية الدولية الثنائية) ومفاده وجود مركزين عملاقين من مراكز القوة الدولية ويحيط بكل منهما عدد من الدول التابعة.

2- أدت هذه الصراعات العقائدية المحتدمة إلى تعميق تناقضات المصالح واشتداد حدة الصراع عليها مما افقد الأمن الجماعي الذي تحملت الأمم المتحدة مسؤولية تطبيقه للكثير من أسباب قوته وفعاليته ولقد كانت المحصلة الحتمية لذلك الوضع الخطير هي التوسع التدريجي في إقامة الأحلاف العسكرية.

3- إن السباق الرهيب في قطاع أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية، خلق مقوماً جديداً لتوازن القوى الدولية يرتكز على مفهوم الردع النووي المتبادل بكل حساسياته المتناهية الحساسية والتعقيد.

على أن تلك النزاعات السياسية والايديولوجية المتصلبة على كلا الجانبين بكل ما أفرزته من مضاعفات وقادت إليه من نتائج وتداعيات بالغة الخطورة، بدأت تلين وتدخل طور الاعتدال والواقعية منذ آواخر الخمسينيات بفعل العوامل والأسباب الآتية[11] :

1- التحولات الهامة التي طرأت على نظام (القطبية الدولية الثنائية) بسبب تنامي التوجهات الاستقلالية في كل من الكتلتين الغربية والسوفيتية، وهو ما انتهى إلى تعدد مراكز اتخاذ القرارات في كل منهما بعد أن كانت هذه الصلاحية حكراً على القوة المسيطرة فقط.

2- تراجع الاتحاد السوفيتي عن مبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعي والرأسمالي وإقراره بإمكانية تعايشهما سلمياً جنباً إلى جنب وهو ما كان يعني من الناحية الواقعية تحول علاقتهما عن مسارهما وانتقالها من طور الصراع إلى طور المنافسة أي مرحلة التعايش التنافسي.

3- التدهور الواضح في جدول الأحلاف العسكرية بفعل التطورات التكنولوجية الجديدة والتي الغت دور هذه الأحلاف كقواعد وسيطة في الحروب التي يمكن أن تقع بين الطرفين مستقبلاً.

4- حرص القوتين العظيمتين على المشاركة النشطة في مجموعة من التدابير والاجراءات الدولية التي استهدفت تجميد عملية الانتشار النووي كضمان مهم من ضمانات خفض احتمالات نشوب الحرب النووية.

5- تعميق الإدراك المتبادل لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بأنه كلما تكثفت الاتصالات بينهما وتعمقت مصالحهما المشتركة كان ذلك تطوراً إيجابياً بصب في النهاية لصالح السلام العالمي أنظر الملحق (أ).

6- تزايد الطموحات التكنولوجية للاتحاد السوفيتي حيث استحوذت عليه منذ منتصف الستينيات الرغبة القوية في الاستفادة من ثمار التطبيقات التكنولوجية الراقية والمتقدمة في الغرب.

7- تصاعد أخطار الصين كقوة نووية كبرى في العالم، وهو ما زاد من اقتناع القوتين العظميين بأهمية تحقيق اتفاق بينهما حول كيفية دور هذا الخطر واحتوائه في مراحله المبكرة بحكم أنه كان يشكل تحدياً مهماً لمصالحهما وأمنهما معاً.

المبحث الثاني : النظام العالمي الجديد – القطبية الأحادية :

المطلب الأول : بنية النظام العالمي الجديد :

من المؤكد أن هناك (نظاماً عالمياً قديماً) آخذاً في الانهيار، وبسرعة شديدة، بحيث ضاعت ملامحه الأساسية، وتغيرت أنماط العلاقات والتفاعلات.. لكن من المؤكد أيضاً أن (النظام الجديد) لم تتبلور ملامحه بعد، ولا اتضحت قيمه وقضاياه، ولا استقرت مؤسساته وهياكله*، وكما إعتقد (مركز دراسات الوحدة العربية) في رؤيته المستقبلية والتي حلل فيها ذلك الواقع منذ عقدين من الزمن إلى تلك الآفاق التي تحكمها مجموعة من المتغيرات الكبرى التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينيات، وهي تؤدي بدورها إلى خلق طائفة من التغيرات الكبرى في موازين القوى والمصالح، سيكون من شأنها في النهاية خلق (نظام عالمي جديد) إلا أن هذا النظام الجديد لم يتبلور بعد بصورة نهائية، وإن كان من المهم الإشارة إلى أن حركة هذه المتغيرات والتغييرات الجارية، لن تؤدي تلقائياً إلى بزوغ (نظام عالمي جديد) مبني على المساواة والعدالة والشرعية.. فهذا الميدان لا يزال مفتوحاً لصراعات حادة وصدامات عنيفة بين الإرادات[12]. ولعل الواقع المعاش يؤكد تلك الحقيقة.

لذلك إذا جاز توصيف المرحلة الراهنة من تطور (النظام العالمي) فهي (مرحلة انتقالية) أو هي (مرحلة سيولة دولية)، يتداعى خلالها (النظام العالمي القديم) ويتبلور على أنقاضها (نظام جديد) أو (نظام آخر). وعليه يمكن القول أن مصطلح (النظام العالمي الراهن) يغني عن أي مصطلح آخر[13].

ولعل من نافلة القول، الإشارة الى حقيقة مفادها إن بانتهاء الحرب الباردة، رصدت أهم ثلاث ظواهر حددت شكل النظام العالمي القادم أو ما يسمى بـ (الجديد) تتمثل ببروز القوة الشاملة للولايات المتحدة الامريكية، وقيام الصين كمركز للنمو

الاقتصادي العالمي، وظهور الاتحاد الأوربي كقوة اقتصادية كبرى متكاملة، لا سيما بعد إطلاق العملة الأوربية الموحدة (اليورو) في الأول من يناير عام 1999م[14].

وطبقاً لمعايير القوة الجديدة، من قدرة اقتصادية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية، أصبحت (بنية النظام العالمي الجديد) على شكل هرمي تتبوأ قمته الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك ابعاداً عدة للقوة الشاملة تتمثل في قوة عسكرية تفوق أي قوة عسكرية أخرى في العالم، ونموذج ثقافي وتعليمي فريد، واقتصاد هو الاكبر عالمياً، وريادة تقنية لا تضاهى، وتفوق غير مسبوق عالمياً في قطاعي الطاقة والنقل، وإسهام كبير في عدد الابتكارات عالمياً[15]، وتفصيلاً لقد تضمن النظام العالمي الجديد لمعطيات تتجلى كأهم ما تتجلى به وفق الحقائق الآتية[16]:

1- قوة أحادية مهيمنة مع وجود قوى منافسة قد تتفق معها أو تقف ضدها، ونقصد بالقوة المهيمنة، القوة المنفردة بقمة العالم نظراً لما تملكه من قدرات كونية، أما القوى الكبرى فهي قوى تليها في الترتيب وتحاول منافستها، من دون أن تملك قدرات مقاربة لها، غير أنها عالمية التأثير.

2- مؤسسات وهياكل عالمية مالية واقتصادية وتجارية، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وهي البنك الدولي للأنشاء والتعمير، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والمؤسسة الدولية للتنمية، والمؤسسة الدولية المالية، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الاطراف.

3- هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ومحكمة العدل الدولية، والوكالات المتخصصة التابعة لها.

4- احلاف عسكرية واتفاقات دفاعية مشتركة، مثل حلف شمال الاطلسي NATO، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا، واتفاقية الدفاع الخليجي المشترك.

5- المحكمة الجنائية الدولية، وهي هيئة مستقلة، تأسست عام 2002م، غير تابعة للأمم المتحدة.

6- تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية، مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني، ومجموعة العشرين، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAVTA، ورابطة

أمم جنوب شرق آسيا **ASEAN**، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي **APEC**.

7- منظمات غير حكومية تعنى بحقوق الانسان والمرأة والطفل ومكافحة الفساد والبيئة وسوق العمل والصحة وحرية الاعلام، مثل منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة مجموعة التنمية، والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، وهيئة كير الدولية، وصندوق انقاذ الطفولة، ومنظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة السلام الاخضر، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في العالم، ومراسلون بلا حدود، ومنظمة التضامن الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، ومرصد حقوق الانسان **Human Rights Watch** .

8- شركات عالمية النشاط وعابرة للجنسيات والحدود مثل شركات سوني كوربورشن، وديملر كربزلر، وجنرال موتورز، واكسون موبيل، وجنرال الكتريك.

9- وسائل اعلام وتواصل اجتماعي تشكل الرأي العام العالمي مثل القنوات الفضائية والانترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر واليوتيوب .

تلك باختصار مجموعة (بنية النظام العالمي الجديد) ، مضاف اليها مجموعة متغيرات استجدت بصورة وثقى خلال السنوات القليلة الماضية، يمكن ايجازها بالآتي :

- التغيرات في الشرق الأوسط (الثورات).
- بروز الدور الروسي بقوة منذ عام **2011**م، لاسيما التدخل في سوريا.
- انبثاق الإرهاب العالمي بشكل كبير وبصيغ أوسع.
- وصول دونالد ترامب والتيار الجمهوري للإدارة الامريكية في الولايات المتحدة الامريكية.
- تذبذبات اقتصادية عالمية.
- تراجع في اسعار النفط.
- ازمات البيئة والاهتمام بها بشكل أكثر عمقاً.

الموضوعية والإجرائية والإيقاع الزمني- رؤية واقعية :

إن الحديث عن القرن الواحد والعشرين وما يندرج تحته أو يتصل به، يتطلب عرض مجموعة من الرؤى وعلى النحو الآتي[17] :

1- إن ايقاع الزمن الذي نعيش فيه الآن داع يسبق غيره من الدواعي التي تفرض الحذر في أي تناول لقرن بأكمله، ولقد كان ذلك صعباً في كل الازمنة، وهو بالتأكيد أشد صعوبة في القرن المقبل حيث السباق على اشده في العلوم والثقافة وتطبيقاتها، وفي الأفكار وانتشارها، وفي العوالم واتصالها.

2- ان الفواصل الرئيسية في الزمن- الانتقال من قرن الى قرن، فضلاً عن الانتقال من ألفية ثانية في التاريخ الميلادي الى ألفية ثالثة – هي مناسبات تستحق الحفاوة والاحتفال والفرح، ثم إنها مفعمة بالدلالات الرمزية، والذي يجب أن نستوعبه بعمق هو أن الزمن مسار تشتد الحركة عليه أو تهدأ، يتسارع إيقاعه أو يبطئ لكنه مسار متصل متدفق، وهو غير قابل بالطبيعة لأن ينقطع.

3- تتصل بذلك مباشرةً قضية هامة لا يجوز اغفالها، وهي أن هناك عوامل حاكمة في التطور الإنساني مهما تغيرت العصور ومهما بلغ بعد وعمق تقلباتها، وهو كما يظن أن العوامل الحاكمة الرئيسية ثلاثة هي المكان والزمان والبشر.

على أن الحديث عن المكان حديثاً بصفةٍ عامة عن الجغرافيا، أي عن الأرض والمواقع والمناخ والموارد.

وإن الحديث عن الزمان، حديثاً بصفة عامة عن التاريخ، أي عن تواريخ الشعوب والحضارات والصراعات والافكار والعلوم.

في الوقت الذي يأخذ فيه الحديث عن البشر، حديثاً بصفة عامة عن نشأة المجتمعات وعلاقاتها في الداخل ومع الاخرين. بما في ذلك عوامل القوة والثروة وتبادل المنافع والنمو والتراكم والمنافسة.

4- إن بعض الاجتهادات تقول إن التقانة أسقطت الجغرافيا، وسوف تسقطها أكثر في القرن الواحد والعشرين لأنها ألغت المسافات وبالتأكيد فإن المسافات تلاشت، لكن إلغاء المسافات لا يعني بالضرورة إلغاء الحقائق.

أي أن الحقائق لها قدرة على البقاء تتعدى قدرة التقانة على تغيير الوسائل، والوسائل بالتأكيد لها تأثير، لكن من الواجب أن ندرك أن الحقائق التاريخية إنسانية وبالتالي فإنها شأن كل ما هو إنساني قابلة للتطور والارتقاء.

5- تلحق بذلك مقولة تحتاج هي الاخرى إلى شيء من الحذر وتلك هي مقولة سقوط الأيديولوجيا أمام علوم التقانة، وأن تلك أهم سمات القرن الواحد والعشرين، على أن المعنى الأصيل للأيديولوجيا باعتبارها رؤية معرفية للكون والدنيا والمجتمع والانسان، تتبلور في صياغات تعطي نفسها مواقف ووسائل تحسبها محقة لطموحاتها في شتى مجالات الحياة.

وأغلب الظن هنا أن القائلين (بسقوط الايديولوجيا) يقصدون سقوط ايديولوجيا معينة أعطتها الماركسية وتبنتها الاحزاب الشيوعية وبخاصة في الاتحاد السوفييتي السابق، إلا أن الأقرب الى الواقع ما حدث في الاتحاد السوفييتي لم يكن مجرد ايديولوجيا بل تحول من ايديولوجيا الى (دوغما).

والفارق بين الأثنين كبير، فالأولى رؤية نظرية فكرية، والثانية عقيدة أعطت لنفسها سلطات احتكار الحقيقة وسلطة قمع ما عداها.

المطلب الثاني : واقع النظام العالمي الراهن... روافد وملامح :

بالرغم مما تم الاشارة اليه واستعراض وقائعه في بنية النظام العالمي الجديد يمكن رصد توجهات ترفد طبيعة النظام وتسنده وتشد مسيرته.. والتي تتمثل بما يأتي[18]:

1- الخطاب الايديولوجي : مما يلفت الانتباه هو غياب الرؤيا الاجتماعية في هذا الخطاب وليس ذلك ناجماً عن غفلة أو نسيان، وإنما ما يعكس في الواقع حقيقته هو كونه لن يستطيع أن يعد البشرية بأي شيء، عدا كونه يلتزم بخلق الظروف ومحيط عام يكون فيه الحق للأقوى والبقاء للأصلح.

فالديمقراطية في منظور النظام العالمي الجديد هي مفهوم مجرد مطلق صالح لكل زمان ومكان وليست عقيدة اجتماعية لها قواعدها ومرتكزاتها وآلياتها الداخلية التي تحركها وتقود مسيرتها.

فالتعددية الشكلية هي مقياس الديمقراطية في هذا المنظور، وليس التعددية الموضوعية التي تعكس بالفعل التوجهات العميقة داخل كل مجتمع.

2- التعبئة الإعلامية : يحتل الاعلام في عالم اليوم مكانة بارزة في توجيه الرأي العام والتأثير فيه، نظراً للتطور التقني الهائل في ميدان الاتصالات جعلته يحتل مكان الصدارة ولعل هذا ما يفسر سر انزلاق القنوات نحو البرامج المسطحة القليلة التكلفة والشديدة الجذب للجمهور الواسع دون مراعاة أي اعتبار.

3- توظيف الثقافة والبحث العلمي : تحققت عدد من النتائج لصالح الامبريالية والنظام العالمي الجديد، وفي مقدمتها (احلال ثقافة التسلية محل ثقافة العقل)، أي تسطيح مدارك الانسان، والنزول بها نحو البلادة والركود العقلي، لذا يلاحظ في عالم اليوم هو الفراغ الثقافي الذي يخترقه، وانهيار دور الثقافات الوطنية لحساب ثقافة نموذج (ثقافة التسلية) وهي مما لاشك فيه ثقافة استهلاكية وليس مبدعة.

الملامح التي يتصف بها النظام :

يمكن ابراز أهم الملامح التي يتصف بها النظام والتي تتمثل بما يأتي[19] :

أولاً: إن النظام الدولي (الجديد) هو نظام ما يزال في طور التكوين ولم يأخذ صيغته النهائية بعد، وتبرز فيه قضية احادية من الناحية العسكرية والسياسية تتمثل في الولايات المتحدة الامريكية، وثلاثية من الناحية الاقتصادية وتتمثل في الولايات المتحدة الامريكية و أوربا الغربية واليابان، اذن هو في هذه المرحلة نظام تعاد صياغته بآليات واشكال وعمليات متعددة شديدة التعقيد والغموض والتداخل.

ثانياً: التطابق في (النظام الدولي الجديد) بين الادارة الامريكية والشرعية الدولية متمثلة في الهيئات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة، حيث تهيمن الولايات المتحدة

على هذه الهيئات والمؤسسات وتستخدمها بالشكل الذي يحقق مصالحها في السيطرة على العالم.

ثالثاً : السمة الأساسية الأخرى والبارزة في (النظام الدولي الجديد) هي تغيير ساحة الصراع الدولي من صراع بين الشرق والغرب الى صراع بين الشمال والجنوب.

رابعاً : العامل القومي يبرز بقوة في (النظام الدولي الجديد) ، وهو ما ظهر واضحاً في انفراط عقد الاتحاد السوفييتي، وفي الحرب الأهلية في يوغوسلافيا التي استقلت فيها جمهوريات عن الاتحاد اليوغسلافي على اساس قومي، كما يظهر الامر أيضاً في دول آسيا الوسطى وبعض دول أوربا.

خامساً : برزت قضية الديمقراطية وحقوق الانسان عنصراً أساسياً من عناصر (النظام الدولي الجديد)، الذي يعد سلاحاً استخدمته الولايات المتحدة ببراعة وذكاء ضد الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، ويعمل ايضاً باستخدام هذا السلاح ضد العديد من دول الجنوب التي تجد نفسها معرضة لنقد كبير في هذا الميدان في المحافل والمؤسسات الدولية[20].

سادساً : التدخل في الشؤون الداخلية للدول لأغراض تسمى انسانية، إلا أنها في حقيقتها تهدف الى خلخلة الأوضاع الداخلية للبلدان المعادية للولايات المتحدة متجاوزة للقوانين الدولية التي تخالف هذا التدخل[21].

سابعاً : الازدواجية في القول والعمل (الكيل بمكيالين)، فمن جهة يدعوا المروجون (للنظام الدولي الجديد) الى الوفاق والسلام والعدل الدوليين. لكننا نجد انتهاكاً للسلام والعدل الدوليين.

ثامناً : استخدام الولايات المتحدة الامريكية الأمراض الاجتماعية سلاحاً ضد خصومها من أجل اضعاف مقاومة الشعوب لسياستها ومنها تصدير قيم العبث.

تاسعاً : التطرف في استخدام العقوبات ضد الشعوب والبلدان التي ترفض السياسة الأمريكية.

عاشراً : إن الولايات المتحدة تستخدم المؤتمرات الدولية لفرض قيمها من أجل الهيمنة على المجتمع الدولي، ونظامها الرأسمالي بوصفه النظام الوحيد القادر على

تحقيق التطور الاقتصادي للدول والمجتمعات. وعليه فان النظام الدولي الجديد ليس نظاماً قائماً على توازن المصالح ولا على أولوية القضايا الانسانية أو الوفاق والسلام والعدل الدوليين، والتي كانت العناوين التي جرت تحتها التحولات نحو هذا النظام. بل نظام قائم على الاخضاع والسيطرة على مقدرات الشعوب ومصائرها على النطاق العالمي، وعلى حد تعبير الكاتب الصحفي (محمد حسنين هيكل) فهو (شكل جديد للنظام الاستعماري القديم)[22].

وعليه استكمالاً لما تم الاشارة اليه من حقائق عن النظام العالمي الراهن، هناك صور نقدية تتجه صوب ذلك النظام من حيث مصطلحه ومضامينه الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية... الخ ، ولعل احدى تلك الصور هي التي تتمثل في المنطلقات الآتية[23] :

1- غموض المصطلح :

* تظهر الدراسات التي تناولت الموضوع، ان هنالك جدلاً واسعاً وعميقاً حول ما اذا كان هناك فعلاً مثل هذا النظام.
* وبناءً على الجدل والشكوك حول موضوعة النظام طرحت مصطلحات بديلة مثلاً عهد جديد، وضع جديد، مرحلة جديدة، عهد استعماري جديد، وتوسع الخلاف اصطلاحاً بين (System or Order)[24] .

2- المضامين الاجتماعية :

بدءاً لابد من الاشارة الى أن هنالك اسئلة قد طرحت بصدد هذا النظام.. أولاً: هل أن النظام موضوع البحث طرح بوصفه نوعاً من اليوتوبيا؟[25]، أم بوصفه نموذجاً قابلاً للتحقيق كمشروع اصلاحي لمساوئ أو لإشكال من الخلل قائمة في علاقات العدل وادوارها؟ وهذا ثانياً. أم انه طرح بوصفه قائماً فعلاً ومتحققاً؟ وهذا ثالثاً.

أما حقائق هذا النظام (النظام العالمي الراهن) في صوره النقدية الموضوعية فأن الأمر فيه يتجه حول الجدل لبنية النظام العالمي الراهن[26]والذي يتجه يبين أراء يتضمن احداها بأن البنية ترتكز على القطبية الاحادية، وان هناك احتمال بان يأخذ

النظام الدولي في مرحلة لاحقة شكل النظام الهرمي بحيث تبقى الولايات المتحدة متربعة بمفردها على قمة الهرم وتتلوها أوربا واليابان وبعض المراكز العالمية الاخرى[27].

أما الاتجاه الثاني فهو يرى أن التحول سيكون في أتجاه نظام دولي متعدد الأقطاب باعتبار أنه مهما توفر لدولة واحدة من امكانات فأن قدرتها على ممارسة دور عالمي بصورة منفردة أو شيهُ منفردة لن يستمر إلا لفترة محدودة[28].

هذا وبالنسبة للاتجاه آنفاً والحجج التي يؤسس عليها منطقه في الاعتقاد يكون النظام العالمي الجديد قد ولد وسيبقى لمدة طويلة كنظام القوة الواحدة التي يخرج عن مقدور أية قوة دولية أخرى تحديها، فأنهم ينسبون السبب في ذلك الى ما تملكه هذه القوة العملاقة من قدرات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية ، على أن هذه الرؤية قد تعرضت لانتقادات عديدة تتناقض في الآتي :

1- إن الولايات المتحدة ليست على هذا المستوى من القوة الذي تنسب اليها، والحرب الباردة أدت بها اعتماداً على القوة العسكرية وبناءها، الأمر الذي أسفر عن تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية الى الأنفاق على برامج أمنها القومي مما نال من قدرة الاقتصاد الامريكي وأدى الى عجز الميزانية وضعف الاستثمار وتحلل البنى الاساسية[29].

2- إن انتهاء الحرب الباردة أدى الى اهتزاز النفوذ السياسي الدولي للولايات المتحدة وخاصة اتجاه حلفائها في أوربا واليابان ممن كان تخوفهم من ضغوط القوة السوفيتية عليهم مما دفعهم لأن يضعوا انفسهم تحت الحماية الامريكية وان يقبلوا بدور سلبي في الشؤون الدولية.

الخاتمة:

تقدم تجربة التاريخ حقيقتها التي تتجه نحو طبيعة السياسة الدولية وما ينتج فيها وسفر عنها من أنظمة سياسية دولية تارة ، وعالمية تارة أخرى . أنظمة تؤشر طبيعتها إلى تعدد في أقطابها أو ثنائية في قوتها أو أحادية في هيمنتها.

حقيقة تاريخية مفادها أن طبيعة تلك الأنظمة لا إستقرارية في قوتها أو إدارتها لشؤون السياسة الدولية.. أي أن (المتغير) في تلك الطبيعة السياسية هي الصفة السائدة في عالم يعج بالأحداث والصراعات والحروب والتنافس الإقتصادي والتباين الآيديولوجي والتقدم العلمي والتكنولوجي ، الأمر الذي أضحى التوجه فيه أو المؤشر عنه نحو صفة أو حالة (التغيير) في موازين القوى الدولية والذي أنعكست / تنعكس بشكل تشكل ديمومتها الصفة السائدة في توجه تلك الأنظمة (السياسية) بتنوعها ومسار تحولها تاريخيا منذ نشأتها وتعدد أقطابها ، فثنائيتها وصولا إلى أحادية القوة فيها .. مراحل تاريخية قد أشرت أو أفضت إلى حقائق تتعلق بموضوع الدين والسياسة.. آلية توازن القوى.. سباق التسلح.. سياسة تحالفات أو محاور قوة فضلا عن موضوعة المؤتمرات وما أسفر عنها من مواثيق ومعاهدات وتأسيس هيئات ومنظمات أعادت / تعيد مسار تلك القوى إلى منظومة من قواعد القانون الدولي تطلعا نحو تحجيم أو تحديد عمليات الصراع والحروب المستعرة أو التوترات السياسية الواقعة كما التهديدات الدبلوماسية السافرة والمستترة .

الملحق – (أ)

جدول – (القمم الامريكية – السوفيتية) *

رقم القمة	تاريخ عقد القمة	الرئيس الامريكى والسوفياتي (الذين قادوا القمة)	مكان عقد القمة	سبب اللقاء والنتيجة التي اسفرت عنه
1	سبتمبر 1959	دواتب ايزنهاور ونيكيتا خروشوف	منتج ماريلاند	– افرزت هذه القمة اتفاقا دعا الى تسوية المشاكل بين القوتين العظميين عن طريق التفاوض واعتبرت نوع السلاح اهم قضية تواجه العالم .
2	مايو 1960	الغت موسكو اجتماع بين خروشوف وايزنهاور	_____	– بسبب اسقاط الاتحاد السوفيتى طائرة تجسس امريكية من طراز (يو –2) وأسر قائدها .
3	يونيو 1961	جون كنيدى وخروشوف	فيينا	– اختبر خروشوف معدن كنيدى وتبادل الزعيمان عبارات ساخنة عكست توترات الحرب الباردة بين الشرق والغرب . وبعد شهر من هذا التاريخ ، اقيم حائط برلين واندلعت ازمة الصواريخ الكوبية في اكتوبر من العام نفسه .
4	يونيو	ليندون جونسون	غلاسبور	– محادثات حول الشرق الاوسط وحرب فيتنام وموضوعات

	1967	واليكسي كوسيجين	وبنيوجيرسي	نووية ولم يتم التوصل في هذا اللقاء الى اتفاقيات رسمية .
5	مايو 1972	ريتشارد نيكسون وليونيد بريجنيف	–	– اسفر الاجتماع عن عصر جديد من الوفاق وتوقيع اول اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت –1) ومعاهدة الحد من الصواريخ العابرة للقارات وعدة اتفاقيات علمية وثقافية واقتصادية .
6	يونيو 1973	نيكسون وبريجنيف	واشنطن	– اتفاق على ضرورة استكمال معاهدة جديدة للحد من التسلح .
7	يونيو 1974	بريجنيف ونيكسون	موسكو	– توقيع اتفاقيات للحد من التجارب النووية تحت الارض وتخفيف عدد الشبكات المضادة للصواريخ الى واحدة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (عقد المؤتمر قبل شهر من استقالة نيكسون بسبب فضيحة (ووترغيت) .
8	نوفمبر 1974	جيرالدفورد وبريجنيف	فلاديفستوك	– التوصل الى اتفاقيات مبدئية لتمهيد الطريق لمعاهدة ثانية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت 2).
9	يوليو – اغسطس 1975	فورد وبريجنيف	هكسنكي	– يعتقد ان اجتماعين منفردين حول العقبات التي تقف امام توقيع معاهدة (سولت–2) وذلك اثناء مؤتمر الامن الاوربي الذي حضرته (35) دولة .
10	يونيو 1979	بريجنيف وجيمي كارتر	فيينا	– توقيع معاهدة (سولت–2) لتحديد عدد الصواريخ والقاذفات النووية وصواريخ (كروز) ولم يصدق مجلس الشيوخ الامريكي على هذه المعاهدة ، وان التزام بها الطرفان حتى اواخر عام 1986 .
11	نوفمبر 1985	رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف	جنيف	– الاتفاق على اعطاء دفعة لمفاوضات الحد من الاسلحة الفضائية والنووية ، وعقد مؤتمرات قمة اخرى .
12	اكتوبر 1986	ريغان وغورباتشوف	ريكيافيك – ايسلندا	– بحث مقترحات بازالة الصواريخ النووية وفشلت المفاوضات وسط تبادل اتهامات بين الطرفين وذلك بسبب رفض ريغان لطلب غورباتشوف فرض قيود على برنامج الولايات المتحدة وحرب النجوم ورفض ريغان .
13	ديسمبر 1987	القمة الثالثة بين ريغان وغورباتشوف	–	– وقع الزعيمان واحدة من اهم اتفاقيات الحد من التسلح ، وهي معاهدة حظر الصواريخ النووية

					المتوسطة التي يتراوح مداها بين 5000 – 5500 كلم ولكن تعثرت محادثات التوصل الى اتفاقيات حول الاسلحة الاستراتيجية بسبب حرب النجوم .
14	مايو–يونيو 1988	اجتماع رابع بين ريغان وغورباتشوف	موسكو	–	التصديق على اتفاقية ازالة الصواريخ متوسطة المدى التى تم التوقيع عليها فى القمة السابقة الا انهما اخفقا مرة اخرى في التوصل الى اتفاقية حول الاسلحة الاستراتيجية .
15	ديسمبر 1989	غورباتشوف وجورج بوش	متن السفينة السوفيتية (مكسيم غوركي) قبالة ساحل مالطا	–	اعلن فيه نهاية الحرب الباردة مع الابقاء على حلفي وارشو والناتو لم يصدر عن الاجتماع اي بيان مشترك ، واكتفي الزعيمان بعقد مؤتمر صحفي اوضحا فيه ما تم الاتفاق عليه في اجتماعهما الثنائي ولم يكشفا عن البعض لأخر مما دار فى الاجتماع .

* مصدر المعلومات : عن د. خلدون النقيب ومبارك العدواني (صحيفة القبس) الكويتية ، ثورة التسعينيات – العالم العربي .. وحسابات نهاية القرن ، العدد 6379 في 10/2/1990 ، ص 15 ، (ترتيب الجدول وتنظيمه من اعداد الباحث) .

[1] محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفييتي، دار الشروق، بيروت – لبنان، ط 2، يناير، 1990، ص 1.

* أي الذي تدور الأحداث عنهم.

** أي المشاهد التي تقدم كحقيقة واقعية بعيدة عن نسج خيال المتأمل أو التأمل الخيالي، وإن كان الأمر فيهما قد يفضي أو ينتج أو يوصل إلى حقائق قد تكون واقعية.

* تعد واحدة من الفلسفات المستجدة في الحضارة الهلنسية، أنشأها الفيلسوف زينون، وهو يقول : إن العالم كائن عضوي تتخلله قوة الله الفاعلة، وإن رأس الحكمة معرفة هذا الكل، مع التأكيد أن الإنسان لا يستطيع أن يلتمس هذه المعرفة، إلا إذا كبح جماح عواطفه، وتحرر من الانفعال والرواقيون يدعون إلى التناغم مع الطبيعة، والصبر على المشاق، والأخذ بأهداب الفضيلة لأن الفضيلة هي إرادة الله.

** زينون (334 ق . م – 262 ق . م) فيلسوف فينيقي، هبط أثينا في شبابه، وفي الأكاديمية القديمة، راح يعلم في الرواق المعمد، ومن هنا كانت تسمية مذهبه الفلسفي بالرواقية وقد أنشأها سنة (300 ق. م) وقال فيها .. بأن الرجل الحكيم يجب أن يتحرر من الانفعال، ولا يتأثر بالفرح أو النزح.

[2] جان توشان، تأريخ الفكر السياسي، ترجمة على مقلد (بيروت : (د. ن، 1983، ص 49.)

[3] إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، اكتوبر 1999، ص 115.

[4] المصدر نفسه، ص 115–116.

* عقدت المعاهدة عام (1648) والتي أنهت الحرب الدينية في أوربا بعد أن استمرت زهاء ثلاثين عاماً متصلة، معاهدة قامت في صميمها على محاولة الفصل الصارم بين الدين والسياسة في علاقات القارة الأوربية ببعضها وكذلك على فرض مبدأ الاستقلال السياسي، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية لكل دولة لذا تعد المعاهدة نظاماً دولياً جديداً نظراً إلى ما ثبتته من توازنات وأقرته من قوانين، فإن كل إخلال بما نصت عليه الاتفاقية كان يؤدي إلى اختلال النظام الدولي وظهور نظام دولي جديد يستند إلى منظومة من قواعد القانون الدولي، وهي المنظومة التي كانت قد تشكلت من خلال الظروف السياسية التي سادت القارة الأوربية آنذاك، وارتضتها الدول الأطراف في هذا النظام معياراً يحكم معاملاتها وعلاقاتها المتبادلة.

انظر إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية – النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، مصر – القاهرة، ص 54، وكذلك إبراهيم أبراش، مصدر سابق، ص 116.

[5] إبراهيم أبراش ، مصدر سابق ، ص 116.

* عالم اجتماع وفيلسوف فرنسي.

[6] وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة شهاب للطباعة، الجزائر، 1991، ص ص 15–16.

** مفكر روسي.

[7] عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص 407.

[8] إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة (دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية – السوفيتية، 1945–1963)، الناشر آشور بانيبال للكتاب، بغداد – العراق، ط 1، 2015، ص 24.

[9] محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفيتي، مصدر سابق ،ص ص 5–7.

[10] إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق ، ص ص 57–58.

[11] إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص ص 59 – 60.

[12] بالرغم من مرور ثلاثة عقود .

[] مجموعة مؤلفين، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط 1، ت 1، اكتوبر 1999، ص ص 7.

[13] المصدر نفسه.

[14] جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي : السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014م ، ص ص 42–43.

[15] مصدر سابق .

[16] مصدر سابق ، ص ص 57–62؛ كما ينظر : د. محمد وائل، الأداء الاستراتيجي الامريكي بعد عام 2008م: ادارة باراك أوباما أنموذجاً، دار العبيكان، الرياض، ص ص 203–206 .

[17] محمد حسنين هيكل، العرب على أعتاب القرن الواحد والعشرين، بحث ضمن كتاب (العرب وتحديات النظام العالمي)، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ط 1، اكتوبر 1999، ص ص 304–306 وهو في الأصل محاضرة ألقاها الكاتب والصحافي محمد حسنين هيكل بعنوان (الدور المنتظر لمصر في القرن ال 21) أمام المؤتمر السنوي الثلاثين لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا في مصر والذي عقد في مدينة الاسكندرية بتاريخ 28/10/1994.

[18] جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، ص ص 147–156.

[19] ليث الزبيدي، المضامين السياسية– الاجتماعية للنظام الدولي الجديد، ندوة قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، 1997.

[20] رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، في النظام العالمي الجديد : أراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992 ، ص ص 209–210.

[21] صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (122)، اكتوبر، 1992، ص ص 8– 13.

[22] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج– أوهام القوة والنصر ، ط 1، مركز الاهرام للنشر، القاهرة.

[23] ليث الزبيدي، مصدر سابق، تعقيب ناهدة عبدالكريم حافظ، ص ص 42–45.

[24] عبد الرضا الطعان، الايدوولوجية والنظام الدولي الجديد، مقال في النظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص 42.

[25] (1) تشير اليوتوبيا Utople)) الى كل تصور للمجتمع المثالي أو الواقع المثالي الخالي من العيوب والبالغ حد الكمال : اذ يعيش أفراده في سعادة وتناغم ووئام .

[26](2) اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص ص 69–71.

[27](3) حسنين توفيق، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، عالم المعرفة، الكويت، عدد(ابريل– يونيو)، 1995، ص ص 45–85.

[28](4) المصدر نفسه.

[29]() السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص 182.